لا تنفذ الوكالة إلا إذا صدرت من القناة الرسمية. في السعودية أصدروا الوكالة عبر ناجز. ومدة الوكالة الإلكترونية لا تتجاوز سنة. [1] وتصح الوكالة الخاصة في نوع معيّن من التصرفات (المادة 483)، وكل تصرف يجاوز الإدارة يحتاج وكالة خاصة (المادة 484). [6] وفي أبوظبي يوثّق الكاتب العدل المحررات العرفية. [4]

↗ **إصدار وكالة:** https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx

↗ **منصة ناجز:** https://najiz.sa/applications/landing

↗ **الكاتب العدل في أبوظبي:** https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/notarypublics.aspx

↗ **الكاتب العدل الإلكتروني:** https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx

عُمان: تكون الوكالة خاصة إذا اقتصرت على أمر أو أمور معيّنة (المادة 675). [7]

الإمارات: يجوز أن تكون الوكالة عامة أو خاصة أو معلقة أو مضافة (المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2025، المادة 869، النافذ في 1 يونيو 2026).

البحرين وقطر والكويت: مواد الوكالة الخاصة قيد المراجعة. لا رقم مادة.

وكالة خاصة

مسودة وكالة خاصة في الإمارات وبقية الخليج: الأطراف، وتصرف واحد مسمّى، والقيود، والمدة، والعزل. وهي ليست وكالة عامة ولا تغني عن الوكالة الصادرة. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين].

البند (1): الأطراف

أنا [الموكِّل: الاسم، رقم الهوية، العنوان]، وأنا بكامل الأهلية، أوكّل [الوكيل: الاسم، رقم الهوية، العنوان] ليقوم مقامي في التصرف الواحد المسمّى في البند (2).

صفة الموكِّل: [أصالة عن نفسه / وكيل بموجب وكالة / مالك مؤسسة / ممثل شركة].

البند (2): التصرف المسمّى

هذه الأداة **وكالة خاصة**. وهي مقصورة على هذا التصرف: [صفوا البيع / الدعوى / العملية البنكية / قيد الشركة / المعاملة المسمّاة]، أمام [الجهة]، ولا تتجاوز [●].

البند (3): ما يجوز للوكيل في ذلك التصرف

للتصرف في البند (2) فقط، يجوز للوكيل: تقديم المستندات وتسلّمها، وتوقيع [●]، وتسلّم الإخطارات، و[خطوات تابعة أخرى]. ولا يجوز له الهبة أو الصلح أو الإبراء أو التنازل أو الاقتراض أو التصرف في مال آخر ما لم ينص البند (2) على ذلك صراحة.

البند (4): حق التوكيل

خيار: لا يجوز للوكيل أن يوكّل غيره.

خيار: يجوز للوكيل أن يوكّل غيره في حدود [●]، ويبقى مسؤولاً عن اختياره.

البند (5): المدة والانتهاء

تسري هذه الوكالة من [التاريخ] إلى [التاريخ أو تمام التصرف المسمّى]، ما لم تنتهِ قبل ذلك بالعزل أو الفسخ أو الوفاة.

البند (6): العزل

يجوز للموكِّل عزل الوكيل بإخطار مكتوب. ويجوز للوكيل أن يفسخ نفسه بإخطار مكتوب. وأبلغوا الطرف الآخر، ومن يتعامل مع الوكيل، متى أمكن.

البند (7): كيف تُستخدم هذه المسودة

استخدموا هذه المسودة لضبط الصياغة. والوكالة التي يُعمل بها هي الصادرة من ناجز أو لدى الكاتب العدل المختص. وإذا تعارض النص العربي والإنجليزي فالعربي هو المقدَّم في السعودية. وهذه نقطة بداية. راجعوا النص مع محامٍ مرخّص في الدولة المعنية قبل الاستخدام.

الموكِّل: الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الوكيل: الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات الإمارات

ما قُرئ في صفحة الكاتب العدل لدى دائرة القضاء في أبوظبي. [4][5]

البند	ما تثبته الصفحة
أبوظبي	الكاتب العدل يوثّق المحررات العرفية. ولا يُوثَّق محرر يخالف القانون أو النظام العام. [4]
الإنجليزية	للدائرة مكتب لخدمات التوثيق باللغة الإنجليزية. [4]
دبي والإمارات الشمالية	طريق التوثيق قيد المراجعة. اسألوا الجهة المستلمة.

ملاحظات السعودية

ما تثبته بطاقة الخدمة ونظام المعاملات المدنية. [1][6]

البند	ما يثبته النص
الوكالة الخاصة	تصح في نوع معيّن من التصرفات (المادة 483). [6]
ما جاوز الإدارة	يحتاج وكالة خاصة (المادة 484). [6]
الإصدار	الإصدار عبر ناجز. والمدة الإلكترونية لا تتجاوز سنة. [1]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكّل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معنية. آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخّص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعِدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتحقّق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخّص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخّصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 الدولي (CC BY 4.0). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-وكالة-خاصة https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

[1] وزارة العدل، خدمة «إصدار وكالة» الإلكترونية عبر منصة ناجز https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx

[2] منصة ناجز، بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل https://najiz.sa/applications/landing

[3] وزارة العدل، خدمة «صحيفة دعوى» الإلكترونية عبر منصة ناجز https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/Pages/928b8f02-19a7-482b-ba0e-29a151d9a900.aspx

[4] دائرة القضاء في أبوظبي، الكاتب العدل https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/notarypublics.aspx

[5] وزارة العدل الإماراتية، نظام الكاتب العدل الإلكتروني https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx

[6] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1

[7] قانون المعاملات المدنية، المرسوم السلطاني رقم 29/2013 (قُرئ النص في qanoon.om وهي مرآة غير حكومية؛ الإدراج الرسمي لدى وزارة العدل والشؤون القانونية) https://qanoon.om/p/2013/rd2013029/